جمعية حقوق الانسان لن تشارك في مؤتمر الديموقراطية.. والعبيد لـ«عكاظ»:

سنعمل على اطلاق معتقلينا في غوانتانامو

عبدالله العريفج (الرياض) معتوق الشريف (جدة) فتحي عطوة (القاهرة)

كشف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الانسان الدكتور عبدالله الصالح العبيد ان ملف المعتقلين السعوديين المحتجزين في «غوانتانامو» سيكون ضمن اولويات عمل الجمعية عبر لجنة الرصد والمتابعة التي ستعمل بالتضامن مع المنظمات والجمعيات المماثلة في العالم لاطلاقهم. وعلمت «عكاظ» ان وزارة الداخلية وبتعليمات من صاحب السمو الملكي الامير نايف بن عبدالعزيز قدمت وتقدم مساعدات مالية وانسانية واجتماعية لعوائل واسر نحو «١٢٤» محتجزا سعوديا اعتقلتهم القوات الامريكية خلال حربها في افغانستان. وقال العبيد في معرض رده على اسئلة «عكاظ» ان لجنة الرصد في الجمعية ستباشر دورها لبحث ملف المعتقلين والظروف الانسانية التي يعيشها هؤلاء نتيجة احتجازهم. واعرب رئيس الجمعية عن تقديره للدور الكبير الذي قامت به وزارة الداخلية في شأن متابعة اوضاع المحتجزين السعوديين والتي اسفرت عن اطلاق «٥» من اصل «١٢٩» تسلمتهم المملكة في ربيع الاول من العام الماضي منوها بدور فريق المحامين والجهود التي بذلها في هذا الاتجاه.

وشدد العبيد على ان مهمة الجمعية لا تقتصر على انسان بعينه او قضية بعينها بل يدخل في اطارها كل ما يتعلق بحقوق الانسان السعودي وغيره في داخل المملكة والمواطنين في الخارج لانه لا يمكن التحفظ على موضوع بحق انسان على وجه البصيطة.

د. العبيد

ومن جهة اخرى اوضح د. العبيد ان الجمعية لن تشارك في مؤتمر الديمقراطية وحقوق الانسان الذي تنظمه مكتبة الاسكندرية بصفة رسمية مبررا ذلك بأن الجمعية لم تتلق دعوة للمشاركة نظرا لحداثة انشائها ولكن سيشارك من له صلة بالجمعية بصفة شخصية، أما أنا شخصيا فلن اشارك ولعلنا لا نعاتب الجهات المنظمة ونتلمس لها العذر على عدم دعوتنا لانه لم يعلن عن قيام الجمعية الا مؤخرا.

الجدير بالذكر ان الرئيس المصري حسني مبارك يفتتح يوم غد الجمعة مؤتمرا عن الديمقراطية وحقوق الإنسان الذي تنظمه مكتبة الإسكندرية بالتعاون مع مجلس الأعمال العربي ومنتدى البحوث الاقتصادية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان ومنظمة المرأة العربية. ويحضر المؤتمر الذي يستمر يومين عدد من الأكاديميين ورجال الأعمال وعدد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني. ويأتي عقد هذا المؤتمر الذي كان قد أعلن عنه قبل أكثر من شهر بعد وقت قصير من طرح الولايات المتحدة مشروع الشرق الأوسط الكبير، وأكد مدير الإعلام في مكتبة الإسكندرية أيمن الأمير أن المؤتمر ينظمه المجتمع المدني دون تدخل من حكومات ودون أي حضور أجنبي. ويبحث المؤتمر بحسب المنظمين الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

عرفة مؤكداً على عدم علاقة «الشورى» بتشكيلها:

الجمعية الوطنية لحقوق الانسان تخاطب الجهات العليا مباشرة

عبدالله الحارثي (جدة)

اوضح رئيس لجنة الشؤون الاسلامية وحقوق الانسان بمجلس الشورى الدكتور محمد عبدالله عرفة ان جمعية حقوق الانسان الحكومية سوف تسير في نفس نهج الجمعية الاهلية.

واوضح لـ«عكاظ» ان دور الجمعية الحكومية سوف يربط بعلاقة الموظفين الحكوميين وعلاقة الحكومة بالمجتمع.

واضاف انه لا يوجد تعارض بين اعمال الجمعيات الاهلية والحكومية مع مجلس الشورى وفق الانظمة المحددة.

واشار بأن لجنة حقوق الانسان سوف تنفذ برامج زيارات ميدانية للسجون والدور الاصلاحية والاجتماعية.

وفيما يلي نص الحوار:

* ماذا عن جمعية حقوق الانسان الاهلية؟

** اعتقد انها سوف تسير في نفس الخط الذي تسير فيه الجمعية الاهلية من حيث مراعاة حقوق الانسان وخصوصاً الموظفين الحكوميين وعلاقة الحكومة بالمجتمع.

* هل سيكون للمجلس دور تجاه الجمعية الاهلية والجمعية الحكومية؟

** دورنا كبير وآخر يختلف عن دور الأهلية والحكومية نحن ومن منطلق رسالة المجلس نستطيع تحديد مهمات لجنة حقوق الانسان في المجلس بالنظر في الانظمة القائمة ومدى تحقيقها بالطريقة التي تتفق مع حقوق الانسان وتطبيقها على ارض الواقع وقد تنشئ اللجنة عن طريق المجلس بعض الانظمة التي ترى أهميتها في خدمة حقوق الانسان بالنسبة للدوائر الحكومية وقد تنظر في تطبيقات الانظمة على الواقع وهذا لا تتعرض له الجمعية الاهلية في هذا الامر ورسالة مجلس الشورى ان جمعية حقوق الانسان فيها يتحقق من خلال هذه اللجنة.

* نود معرفة ما اذا ان هناك للمجلس مشاركة رسمية او شخصية في بلورة النظام الاساسي للجمعية؟

** لم يكن لنا دور او مشاركة لأن الدور كان لزميلنا الدكتور عبدالله العبيد رئيس اللجنة باعتباره عضواً في لجنة حقوق الانسان في المجلس وقد يكون استشارته لبعض الافراد.

* وهل تتوقعون استمرارية عضويته ومشاركته معكم في اللجنة؟

** أتوقع ان ذلك لا يتعارض مع نظام مجلس الشورى لأن الجمعية تعد أهلية وهذا الامر يعود للمسؤولين.

* تتوقعون لمن يكون الدور الاكبر ميدانياً للجنة مجلس الشورى أم الجمعية الاهلية؟

** كلا الامرين لأننا في مجلس الشورى لنا دور في هذا واللجنة الاهلية لها دور في هذا حسب ما يتضح لنا من خلال نظام الجمعية ونحن في مجلس الشورى لنا دور يكفل تطبيق الانظمة التي وضعتها الدولة لهؤلاء المشمولين بهذه الانظمة ونسعى الآن للزيارة الميدانية للجهات المعنية كالسجون ودور الاصلاحيات والدور الاجتماعية لكي نستطلع عن قرب الوضع بها ونبين وجهة النظر للدولة.

* هل سبق ان نفذتم من لجنة حقوق الانسان بالمجلس برنامج للزيارات الميدانية؟

** كنشاط شخصي زاولته بشكل شخصي وفردي وعلمي عندما كنت في عمادة كلية العلوم الاجتماعية من خلال قسم الاجتماع كان طلابنا ينفذون الزيارات ونحن نرافقهم واجرينا الدراسات الاجتماعية والنفسية على النزلاء في السجون والاصلاحيات والدور الاجتماعية وكنا نطلع عن كثب على تقاريرهم وابحاثهم التي ينجزونها وفي نفس الوقت تمت مرافقتهم اثناء الدراسات والآن سنقوم ميدانياً بهذه الزيارات لتحقيق الهدف المناط باللجنة.

* التمثيل امام الهيئات والمنظمات الدولية هل سيكون من اختصاص اللجنة في المجلس ام يتاح للجمعيات الاهلية والحكومية؟

** المجلس له علاقاته واتصالاته الدولية البرلمانية وما يتبع ذلك من لجان وجمعيات حقوق الانسان ومن هنا فإن اللجنة وهي جزء من مجلس الشورى لابد وان يكون لها علاقاتها بهذه الجمعيات وكذلك المنظمات ذات العلاقة بحقوق الانسان لأنها جزء من المجتمع الدولي ومجلسنا جزء رئيسي في ذلك وهو عضو في كل البرلمانات العربية والعالمية وما يتعلق بالاهلية فذلك يعود لرئيس الجمعية.

* التقارير التي ستصدر عن الجمعية الاهلية هل ستحال الى المجلس لدراستها اسوة بما يصدر عن الوزارات والاجهزة الحكومية؟

** انا لا اتصور هذا باعتبارها جمعية اهلية وهي تخاطب الجهات العليا والمسؤولين في الدولة مباشرة وليس بواسطة مجلس الشورى الا اذا رأى ولي الامر احالة شيء من القرارات واعمالها الى مجلس الشورى فهذا امر آخر.

* على الجانب الآخر اذا وجد المجلس انه بحاجة الى استيضاح عن عمل ما هل سيتم استدعاء رئيس الجمعية او اعضائها لمجلس الشورى للنقاش والحوار؟

** من حيث المبدأ في رأيي الشخصي ليس هناك ما يمنع لاستدعائه وسؤاله ولكن بصفتها جمعية اهلية فإن السلطة عليها خاضعة للجهات العليا في الدولة لأنها التي تتصل بها وتوجهها ولا ادري عن التنظيم الذي قد يحصل في هذا الامر.

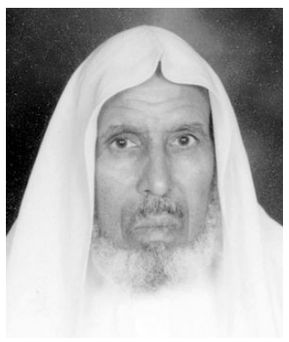
د. عرفة

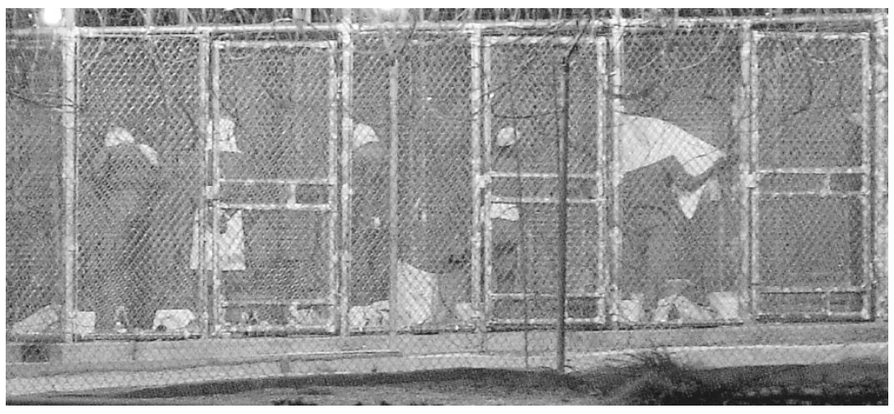
المعتقلون في غوانتانامو

أعضاء «العمومية» مثمنين توجيهات سمو ولي العهد:

الجمعية لسان المواطن ومؤتمر جنيف اول المشاركات

أحمد عايل فقيهي، ابراهيم علوي، عبدالله الصقير (جدة)، عبدالكريم خوجة (مكة المكرمة)

أوضح عضو الجمعية العمومية د. أحمد سيف الدين التركستاني ان جمعية حقوق الانسان مستقلة وتبدأ تحركاتها بمجرد تلقي شكاوى او تظلم وتتابع الامر للتأكد من صحة الشكاوى وتسعى لرفع الظلم دفاعاً عن حقوق الانسان «المواطن» سواء داخل المملكة او خارجها.

واشار الى انها ستنسق مع كافة الجهات خارج المملكة وستدرس كل ما عند الآخرين لكن ما يميزها انها تنطلق من الكتاب والسنة والشريعة السمحة. وأضاف ان الجمعية ستمارس دورها عقب اكتمال لجانها وجوانبها التنظيمية وستنشر ثقافة حقوق الانسان وكيفية الحصول عليها على كافة المستويات حتى داخل الاسرة. واضاف د. حبيب معلا لويحق المطيري عضو الجمعية ان الموافقة السامية على الجمعية هي الانطلاقة الحقيقية لها فهي تسعى لرعاية حق الانسان في الحياة الكريمة بعيداً عن أي انتقاص للحريات او الحقوق ووفقاً للشريعة الاسلامية.

وبين ان الجمعية يمكن ان تكون لسان المواطن تجاه الاداء الحكومي في الاجراءات والانظمة وعين الرقيب لرصد كل مخالفة.

وقال المطيري: لايمكن للجمعية ان تنجح الا بتعاون المواطنين والاجهزة الحكومية فهي منفذ صادق للمواطنين للخير وموافقة ولاة الامر «ايدهم الله» على عمل الجمعية بداية النشاط والمهام الميدانية. واوضح انه تمت دراسة جميع الجمعيات المشابهة في كل الدول ومداولات مؤتمرات حقوق الانسان ومن اهمها مؤتمر السلم والحرب والذي عقد في المملكة قبل اشهر وسيغادر رئيس الجمعية ونائبه بعد ايام الى جنيف للمشاركة في المؤتمر الدولي عن حقوق الانسان.

د. التركستاني

د. حبيب

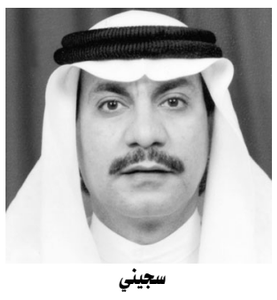
سجيني

اللقاء ممتاز

اسماعيل سجيني كشف ان لقاء اعضاء الجمعية مع سمو ولي العهد كان ممتازاً وقد اعطانا كلمة توجيهية واكد فيها دعمه شخصياً لجهود الجمعية واوصانا بمخافة الله واتباع الاساليب الرشيدة والحكيمة التي توصل الى الغرض المنشود للجميع وهي حماية ورعاية وحفاظ لحقوق وكرامة الانسان.

عبدالله ابو السمح قال بدوره كان لقاؤنا بسمو الأمير عبدالله لقاءً ايجابياً وعظيماً حيث بشرنا فيه بالموافقة السامية على انشاء الجمعية الوطنية لحقوق الانسان ووجه لنا بعض النصائح القيمة بأن نراعي الله في اعمالنا ونتحرى الدقة والصدق وان نأخذ الامور بالتدرج وبالهدوء والبعد عن الاثارة وان نبحث في اعمال جمعيات حقوق الانسان في الخارج وتطبيقاتها وعن الاشياء التي يركزون عليها والاشياء التي يتركونها وان نراعي مصلحة الانسان والوطن دائماً في ظل الشريعة السمحة لقد كانت مقابلة سموه بغرض التشجيع والمؤازرة للجمعية في بداية انطلاقها.

الخير

راشد المبارك قال من جانبه: كان لقاء مواطنين مع قيادة بلادهم يسعدهم ان يلتقوا بهم ويتحدثوا اليهم ويستمعوا منهم حيث ينطلق الجميع من منطلق واحد هو السعي الى الخير وتحقيقه بعون من الله وكان في عمومه لقاءً مثمراً نرجو ان يتجدد ويتعدد.

عضوات الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لـ«عكاظ»:

اللجان الأربع للجنة ستدعم المرأة وتدافع عن حقوقها

وفاء باداوود - ابتهاج منياوي (جدة) فاطمة باسماعيل - سلوى خميس (الرياض)

عبرت العضوات المختارات للجنة حقوق الانسان عن فخرهن واعتزازهن بهذه البادرة الطيبة وثمّن الثقة الممنوحة لهن من قبل خادم الحرمين الشريفين متمنيات للجنة التوفيق في أعمالها ورفعن رغبتهن الصادقة في خدمة الوطن والدين لما له صلاح الأمة والمجتمع.

«عكاظ» تحدثت مع عضوات اللجنةو عن ظروف الترشيح اضافة الى عرض الآراء الأخرى حول هذا الاختيار.

حيث أوضحت الدكتورة هناء المطلق من جامعة الملك سعود ان الجمعية الوطنية الأهلية لحقوق الانسان في المملكة جمعية واعدة ذات دوافع كثيرة ويمكن ان نصل من خلالها لنتائج طيبة خصوصا بعد فهم الناس لمعنى الجمعية ودورها.

وأوضحت الدكتورة هناء ان بداية الجمعية تكونت من أربع شخصيات نسائية بارزة اختيرت ثم زيد العدد لعشر وكل الزميلات حسب وصف الدكتورة هناء من المشهود لهن بالنشاط الاجتماعي البارز.

وعن أهم ما تحرص عليه من خلال الجمعية اشارت الدكتورة هناء انها ومن خلال لجنة الأسرة التي اقترحتها واقرت ستحرص على حل اشكاليات الاسرة السعودية والتي في بعض الأحيان تصل للتفجر دون ان تعلم الاسرة المرجعية لحل هذه المشاكل وتقترح انشاء مراكز أسرية في كل حي تعنى بحل المشكلات وتساعد ابناء الحي في تحسين العلاقات بين افراد الاسرة. واضافت ان كل عضو وعضوة في الجمعية يحرص على ايصال قضايا الناس للجهات الرسمية وسيساعد هذا اتصال كل عضو بشرائح المجتمع المختلفة. وركزت د. المطلق على أهمية توعية المجتمع لاننا نمر بمراحل اجتماعية تحتاج لتضافر الجهود للمرور بسلام عبرها.

وفي الختام أكدت ان للجمعية دوراً كبيراً في حفظ حقوق المرأة بما يتوافق مع تعاليم الدين الاسلامي.

ومن جهتها سردت د. بهية مغربي تفاصيل اختيارها بقولها: تم الاتصال بي وترشيحي من الدكتور عبدالله بن صالح العبيد رئيس الجمعية المنتخب وانني اتقدم بالشكر والتقدير على هذه الثقة الغالية باختياري عضوا مؤسسا في الجمعية العمومية للجمعية الوطنية لحقوق الانسان ونأمل ان نعمل على تحقيق الأهداف المنشودة.

اما رؤيتي للجمعية من خلال استقراء اهدافها التي ستعمل على حماية حقوق الانسان بصفة عامة والمواطن السعودي بصفة خاصة انطلاقا من وجودها ومن خلال مسماها بالجمعية الوطنية لحقوق الانسان ستكون عاملا مساهما في حماية حقوقه في مختلف مناحي الحياة الدينية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية لما لذلك من ارتباط وثيق بالتنظيمات والاجراءات والتطبيقات، وهي بذلك مساندة للدولة وعونا لها وللمواطن لمواجهة كثير من التحديات في تلك المجالات احقاقا للحق والعدل الذي أمر الله تعالى به ودرءا للظلم الذي نهى الله عنه وعملا لتطبيق الشريعة الاسلامية السمحة وتعزيزا لتكريم الانسان وتحقيق التوازن في الادوار والعدل في المعاملة في جميع المجالات لكل من المرأة والرجل والاسرة في المجتمع المحلي والدولي ابرازا للصورة المشرقة الحقيقية لمفهوم العدل والانصاف الذي تشمل عليه الشريعة الاسلامية.

اما عن الدور الذي يمكن ان تضطلع به الجمعية فقالت د، مغربي: للجمعية اربع لجان منها لجنة الدراسات والاستشارات وتختص بالقيام بالدراسات، وتقديم الاستشارات المتعلقة بالصكوك والأنظمة والاجراءات في مجالات حقوق الانسان ومنها تنبثق ايضا الاتفاقيات والوثائق الدولية التي تحتاج الى كثير من التبيان والتمحيص والمعرفة وهذا يندرج في مجال عملي واختصاصي.

ولجنة الاسرة من اللجان الاساسية الأربع وهي أيضا من صميم عملي واختصاصي كوني الأمينة العامة للهيئة العالمية للمرأة والأسرة حيث ان عمل هذه الهيئة يهدف الى توعية وتمكين الأسرة بحقوقها وواجباتها.

هذا بالاضافة الى لجنة الرصد والمتابعة التي تختص برصد ومراقبة ومتابعة مما يتعلق بتحقيق اهداف الجمعية وتلقي البلاغات والشكاوى، والتحقق من دعاوى المخالفات والتجاوزات للأنظمة، كذلك لجنة الثقافة والنشر، التي تختص بالتوعية واقامة الندوات والمؤتمرات ونشر المعلومات المتعلقة بحقوق الانسان.

وعبرت د. لبنى الانصاري عضو المجلس التنفيذي بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن ارتياحها وسعادتها بترشيحها كعضوة بالجمعية موضحة ان العمل في هذا المجال يجب ان يكون حصرا على فئة من ذوي الاختصاص في المجتمع ليكون اهلا لها فكل من له احتكاك بالآخرين ويعرف ويهتم لقضاياهم الانسانية وعلى اطلاع ووعي بكل قضايا وهموم افراد المجتمع جدير بان يحظى بفرصة لخدمة الآخرين من خلال هذه الجمعية. وحول مدى ملاءمة عدد العضوات في الجمعية قالت د. لبنى يُمثل عدد العضوات ١٠ عضوات أي ما نسبته ٢٥٪ أي ثلاث مقاعد من اصل ٩ ويعتبر هذه نسبة جيدة وهذا دليل على اهتمام الجمعية بوجود العنصر النسائي ودوره في القيام بواجباته.

وجودنا ليس صوريا

كما أوضحت د. سهيلة زين العابدين بن حماد عضو المجلس التنفيذي بجمعية حقوق الانسان ان اختيار ثلاث نساء كعضوات في المجلس التنفيذي يعد سابقة أولى صححت مفهوم ولاية المرأة وأكدت ان وجود المرأة في الجمعية ليس صوريا بل هي موجودة وبشكل فاعل وقد بدأت بالفعل باستقبال مطالبات المواطنات وأكدت من خلال «عكاظ» انها على استعداد لاستقبال المشكلات الموثقة بالاوراق الرسمية.

كما قالت الكاتبة الصحفية نورة الجميح: ان الجمعية ستنتهج في عملها اسلوب التدرج في الحصول على حقوق المرأة حيث ستركز على الحقوق الاساسية والمعنوية والمادية مثل مساعدة المطلقة في الحصول على النفقة من طليقها وحق حضانة الاطفال.

واشارت الى ان الجمعية تسعى لتحقيق أهدافها بطريقة غير تصادمية وستركز على تطبيق الحقوق التي نصت عليها القوانين سارية المفعول والتأكيد من تنفيذ الالتزامات بمواثيق حقوق الانسان الدولية والعربية ونشر ثقافة حرية التعبير والتسامح.

المثقفون والاكاديميون مؤكدين انها حدث مهم:

جمعية حقوق الانسان ترسيخ لمؤسسات المجتمع المدني

حزام العتيبي (الرياض) احمد الحذيفي (ابها) صالح الفهيد (حائل) عبدالكريم خوجة (مكة المكرمة) صالح الزهراني (الباحة)

اعتبر خبراء ومثقفون قيام الجمعية الوطنية لحقوق الانسان والاعلان عن اعضائها خطوة اصلاحية تجاه ترسيخ مؤسسات المجتمع المدني.

وقال المهندس عبدالرحمن بن سعد الكنهل الامين المساعد لمجلس الغرف ان الاعلان عن قيام الجمعية يرسخ مدنية المجتمع السعودي ويتماشى مع التشريعات الاسلامية التي تحفظ للانسان حقوقه وكرامته كما وردت في كتاب الله عز وجل.. واننا نأمل ان ننطلق بقوة للدفاع عن حقوق الانسان السعودي والمسلم في اي مكان ورفع اي مظلمة تقع عليه.

ويرى اللواء اديب بن محمد ادريس ان قيام الجمعية يأتي تجسيدا لما قامت عليه الدولة من حفظ كرامة الانسان وصونها حيث ان الاسلام حرص على حفظ دم وعرض ومال الانسان وسن التشريعات للقيام بذلك وما الاعلان عن هذه الجمعية الا في اطار هذه الثوابت ونأمل من اعضاء الجمعية الانطلاق بسرعة الى اعداد التنظيمات واللوائح الخاصة بها مستفيدين من خبرات وزارة الداخلية ووزارة العدل وكذلك وزارة الخارجية والتنظيمات والجمعيات الاهلية والمدنية الدولية المماثلة.. لتمارس دورها المطلوب منها في المجتمع المدني.

ويقول استاذ الادب والنقد بجامعة الملك سعود الدكتور عبدالله المعيقل انها خطوة مهمة في تأصيل ابجديات المجتمع المدني يؤمل منها ان تمارس دورها في صيانة حقوق الانسان معتبرا اننا لازلنا في انتظار الخطوات الاجرائية لقيامها بعملها وكيف تكون مرجعيتها وما هي النشاطات التي سوف تمارسها وتقوم بها وعلى كل حال تظل خطوة مهمة على الطريق الصحيح وتحتاج الى تعاون كامل مع كل الجهات العدلية والتنسيق مع الجمعيات المماثلة الدولية.

واشار رئيس نادي ابها الادبي محمد عبدالله الحميد الى ان انشاء جمعية وطنية لحقوق الانسان هو امتداد للمبدأ المطبق اصلا في المملكة الذي يقوم على اساس الشريعة الاسلامية وتطبق كافة احكامه.

وقال: الاسلام حفظ حقوق الانسان وبلادنا ولله الحمد تطبق العقوبات والجزاءات كما في الشريعة الغراء كما تحفظ للمرأة حقوقها وفق الدين الاسلامي الحنيف الذي كرمها وهي اسس راسخة منذ الملك المؤسس عبدالعزيز ال سعود طيب الله ثراه.

ووصف عميد كلية المعلمين بحائل د.عثمان صالح العامر الاعلان عن انشاء الجمعية بانه حدث مهم في تاريخ المملكة وقال انها تسهم في تعزيز وتأصيل حقوق الانسان على مختلف الاصعدة كما نص بذلك ديننا الاسلامي ونحن ننتظر منها الكثير وامامها مساحة واسعة للدفاع عن حقوق الانسان والتكامل مع جهود الدولة في هذا المضمار.

واضاف ان اسماء رئيس واعضاء الجمعية تجعل المواطن اكثر اطمئنانا وثقة في مستوى ادائها وفي قدرتها على النهوض بالدور المأمول منها.

وكيل جامعة ام القرى الدكتور هاشم بكر حريري ثمن هذه الخطوة وقال ان معظم اعضاء الجمعية تم انتقاؤهم بعناية فائقة اذ انهم درسوا في الخارج في كبريات الجامعات ويتقنون اللغة الانجليزية ومعروفون في المنابر العالمية ولهم دور بارز فيما يتعلق بالحقوق والواجبات الانظمة العدلية ومعظمهم شاركوا في الحوار الوطني في الرياض ومكة ومن اعضاء مجلس الشورى.

مشيرا الى ان الدور المامول من قيام الجمعية هو نشر ثقافة حقوق الانسان في المجتمعات العربية والاسلامية ويصب في خانة مسيرة الاصلاح التي بدأتها الدولة.

واشار الدكتور علي بن محمد الرباعي استاذ بالمعهد العلمي بالباحة بان العبرة ليست بوجود هيئة او جمعية وانما العبرة باثارها الايجابية على الوطن والمواطنين.

وقال ان الدور الذي نامله هو ان ترقى الجمعية بدورها داعيا للاستفادة من تجارب الاخرين.

واضاف الدكتور هجاد بن عمر الغامدي مدير التعليم سابقا بان قرار انشاء جمعية حقوق الانسان يأتي خطوة اضافية الى الامام نحو الاصلاح الذي تتبناه الدولة.

م. الكنهل

الحميد

اللواء ادريس

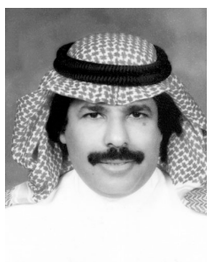
د. المعيقل

الاعلان العالمي لحقوق الانسان

عكاظ (الانترنت)

تنشر «عكاظ» هنا مواد «الاعلان العالمي لحقوق الانسان» التي وافقت المملكة عليها بعد التحفظ على الجزئية الأولى من المادة السادسة عشرة والمادة الثامنة عشرة بسبب تعارضها مع مبادئ وقيم الدين الاسلامي الذي أعطاها بعداً أكبر في قوله سبحانه وتعالى ﴿ومن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر﴾..

ودلت عليها معاملات المسلمين مع سكان البلاد التي فتحوها.. ورقي معاملتهم لهم.

المادة ١

ولدت كل الكائنات البشرية احرارا ومتساويين في الكرامة والحقوق.. وقد وهبوا العقل والضمير ويجب ان يتصرفوا نحو بعضهم البعض بروح من الاخوة.

المادة ٢

لكل شخص الحق في كل الحقوق والحريات الموضحة في هذا الاعلان، بدون تفرقة من أي نوع مثل العنصر، اللون، الجنس، اللغة، الدين، الرأي السياسي، أو أي رأي آخر، الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الممتلكات، أو الميلاد، أو أي وضع آخر.

وبالاضافة الى ذلك لا يجب ان يكون هناك تمييز على أساس الوضع القضائي أو الدولي للدولة أو المنطقة التي ينتمي اليها الشخص سواء كانت مستقلة أو تحت الوصايا أو لا تحكم نفسها بنفسها أو تحت أي قيد آخر يحد من سيادتها على أراضيها.

المادة ٣

لكل شخص الحق في الحياة، والحرية، وأمنه الشخصي.

المادة ٤

لا يجب ان يوضع أي شخص في العبودية أو الرق، ويجب ان يحظر الرق وتجارة الرق في كل أشكالها.

المادة ٥

يجب الا يتعرض أحد للتعذيب أو القسوة، أو معاملة لا انسانية أو مهينة أو عقاب.

المادة ٦

لكل شخص الحق في الاعتراف به في كل مكان باعتباره شخصا أمام القانون.

المادة ٧

الكل سواء أمام القانون، وله الحق دون أية تفرقة في حماية متساوية من القانون، وللكل الحق في حماية متساوية ضد أية تفرقة تعتبر انتهاكا لهذا الاعلان، وضد أي تحريض على مثل هذه التفرقة.

المادة ٨

لكل شخص الحق في علاج فعال بواسطة المحاكم الوطنية لأية أعمال تنتهك الحقوق الأساسية الممنوحة له بواسطة الدستور أو القانون.

المادة ٩

يجب الا يتعرض أحد للاعتقال أو الاحتجاز التعسفي أو النفي.

المادة ١٠

لكل شخص الحق في المساواة الكاملة لجلسة استماع عادلة وعامة بواسطة محكمة مستقلة وغير منحازة، في تحديد حقوقه والتزاماته، وأي اتهام جنائي موجه ضده

المادة ١١

١- لكل شخص يتهم بجريمة معاقب عليها الحق في افتراض براءته حتى يثبت انه مذنب وفقا للقانون في محاكمة علنية تكون له فيها كل الضمانات الضرورية لدفاعه.

٢- يجب الا يعتبر أي شخص مذنبا في أية جريمة يعاقب عليها بسبب أي عمل أو اهمال، بما لا يشكل جريمة يعاقب عليها بمقتضى قانون وطني أو دولي، في الوقت الذي ارتكبت فيه.

كما انه يجب الا تفرض أية عقوبة أشد من تلك التي كانت تطبق في الوقت الذي ارتكبت فيه الجريمة المعاقب عليها.

المادة ١٢

يجب الا يتعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة، أو أسرته أو منزله، أو رسائله، ولا لأية هجمات على شرفه وسمعته، ولكل شخص الحق في حماية القانون ضد مثل هذا التدخل أو الهجمات.

المادة ١٣

١- لكل شخص الحق في حرية الحركة والاقامة في حدود كل دولة.

٢- لكل شخص الحق في مغادرة أية دولة بما فيها دولته، وان يعود الى دولته.

المادة ١٤

١- لكل شخص الحق في ان يطالب ويتمتع بالالتجاء من المحاكمة في دول أخرى.

٢- هذا الحق قد لا ينفذ في حالة محاكمات نشأت حقيقة من جرائم غير سياسية، أو من أفعال تناقض مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة.